**الأمانة العامة**

**قطاع فلسطين**
**والأراضي العربية المحتلة**

# تقريـــر وتوصيـــات

الدورة (115)

# لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

2026/7/23-19

مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في
الدول العربية المضيفة
الدورة (115)
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
2026/7/23-19

**الأمانة العامة**
**قطاع فلسطين**
**والأراضي العربية المحتلة**

# التقرير والتوصيات

## أ- الافتتاح وكلمات الوفود:

عقدت الدورة (115) لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في الفترة 19-2026/7/23 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، بمشاركة وفود: المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية العربية السورية – دولة فلسطين – جمهورية مصر العربية – الجمهورية اللبنانية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم –منظمة التعاون الإسلامي – وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا)، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية "قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة".

**افتتح أعمال الدورة المستشار/ نيفين جمال الدين رئيس وفد جمهورية مصر العربية حيث ألقت كلمة** أشارت فيها إلى أن القضية الفلسطينية تمر بمرحلة خطيرة ومفترق طرق يهدد جميع الثوابت التي قامت ومثلت حقوقا غير قابلة للتصرف لشعب أبي رفض الا ان يصمد في أرضه ويواجه كافة أشكال الطغيان والعدوان والتهجير والاحتلال والضم لأراضيه، وأكدت أن إجراءات وممارسات إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال هي ممارسات ممنهجة تطلب منا جميعا التضافر والتعاون وتنسيق الجهود لمواجهتها من خلال تقديم الدعم بكل أشكاله للفلسطينيين في كافة الأرض الفلسطينية المحتلة.

واختتمت كلمتها بالإشارة إلى ان دعم القضية الفلسطينية هو استحقاق مصري لن تتخلى عنه ايمانا منها بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف وبحق الفلسطينيين الأصيل في الحصول على دولتهم المستقلة وحق المواطن الفلسطيني في العيش بعزة وكرامة كسائر مواطني العالم.

**وفي نهاية الكلمة تنازل رئيس الوفد المصري عن رئاسة الدورة إلى السيد رئيس**

**وفد دولة فلسطين الدكتور/ أحمد ابو هولي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية – رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية،** الذي أشار خلال كلمته إلى أن المؤتمر ينعقد في أدق مرحلة منذ النكبة، حيث تواصل إسرائيل حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في قطاع غزة وكذلك الحرب على المخيمات في الضفة الغربية، واكد على رفض منظمة التحرير الفلسطينية لأي ترتيبات تسعى لعزل قطاع غزة أو فصله جغرافيا او سياسيا عن الضفة الغربية والقدس المحتلة مؤكدا ان الأرض الفلسطينية هي وحدة سياسية وجغرافية وقانونية واحدة وتخضع بالكامل لسيادة دولة فلسطين. وأشار إلى تصاعد وتيرة تهويد القدس بصورة غير مسبوقة في ظل تواصل الهجمة الاستيطانية الشرسة والمضي قدما في تنفيذ المشروع الاستيطاني الأخطر (E1) الرامي لعزل القدس تماما عن محيطها الفلسطيني.

وحذر من أن أزمة الأونروا المالية باتت تهدد عمل الوكالة بالكامل في الربع الأخير من العام 2026 إذا لم يتم سداد العجز المالي الحالي المقدر بـ 100 مليون دولار، كما ادان تواصل الإجراءات الإسرائيلية لتقويض الأونروا وانهاء عملها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واختتم كلمته بالتأكيد على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية متعددة الأطراف يفضي بصورة واضحة إلى انهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية .

**ثم ألقى السيد الدكتور/ فائد مصطفى، الامين العام المساعد – رئيس قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة،** كلمة أشار فيها إلى أن انعقاد الدورة يأتي في مرحلة بالغة الخطورة تمر بها القضية الفلسطينية، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وتصاعد سياسات الاحتلال والاستيطان والضم، وما يرافقها من محاولات لفرض وقائع جديدة على الأرض وتقويض فرص تحقيق السلام العادل والشامل. وأوضح أن ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يعد مجرد مواجهة عسكرية، بل يمثل محاولة لإعادة تشكيل الواقعين السياسي والديموغرافي بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وشدد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تمثل ركناً أساسياً من القضية الفلسطينية، وهي قضية سياسية وقانونية وليست مجرد قضية إنسانية أو إغاثية، مؤكداً أن حق العودة حق ثابت وغير قابل للتصرف، ولا يسقط بالتقادم أو بأي ترتيبات مؤقتة. كما أكد أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تمثل شاهداً على المسؤولية الدولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وأن استمرار ولايتها

ودعمها سياسياً وماليا ً يعد التزاما ً قانونيا ً وأخلاقيا ً على المجتمع الدولي، مجددا ً رفض جامعة الدول العربية لأي محاولات تستهدف تقليص دور الوكالة أو المساس بولايتها أو نقل اختصاصاتها.

كما أشاد بالدور الذي تضطلع به الدول العربية المضيفة في استضافة اللاجئين الفلسطينيين وتحملها أعباء كبيرة على مدى عقود، مؤكدا ً أهمية تعزيز التنسيق العربي وتوحيد الجهود في المحافل الإقليمية والدولية للدفاع عن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفقا ً لقرارات الشرعية الدولية

**ثم ألقى السكرتير الثالث / حسين الشبلي – بالمندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية،** كلمة أكد فيها على أولوية القضية الفلسطينية للأردن، والتمسك بالحقوق العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، وفق مقررات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها حقهم في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على التراب الوطني الفلسطيني على خطوط الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وشدد على أن القدس ستظل في صلب اهتمامات السياسة الأردنية، في وقت يواصل فيه الأردن، بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني صاحب الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، بذل كل الجهود لحماية المقدسات والحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، وصون الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها.

كما أكد على موقف الأردن الداعم لقضية اللاجئين كونها تمثل ركنا ً أساسيا ً في القضية الفلسطينية، وأن التوصل إلى حل عادل لها يجب أن يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، بما يكفل حق العودة والتعويض ويحفظ حقوق الدول العربية المضيفة، وتشديد المملكة على أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) تمثل شريان حياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين، ولا يمكن الاستغناء عنها أو استبدالها، ما يضع لمجتمع الدولي والدول المانحة أمام مسؤولية مستمرة لتوفير تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به، وضمان استمرار الوكالة في أداء ولايتها وحماية منشآتها وموظفيها.

**ثم ألقى رئيس وفد الجمهورية العربية السورية االدكتور / ضياء الدين محمد – رئيس الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين والعرب كلمة أشار** فيها إلى أن سوريا الجديدة تضع هموم اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها ضمن رؤيتها الشاملة لسوريا

الحديثة، وأكد ان الحكومة السورية بمختلف مؤسساتها تعمل على تهيئة الظروف المناسبة لإعادة الحياة إلى المخيمات الفلسطينية المتضررة ووضع الخطط الازمة لإعادة تأهيل بناها التحتية وإعادة اعمارها بصورة تدريجية. وأكد على الحرص على التعاون مع الدول العربية المضيفة وجامعة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية والشركاء الإقليميين والدوليين لحشد الدعم المالي والسياسي اللازم للأونروا بما يمكنها من مواصلة ولايتها الأممية وتقديم الخدمات الأساسية للاجئين في مناطق عملياتها الخمس.

**ثم ألقت السيدة المهندسة نادين الماروق، المديرة التنفيذية للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني ورئيسة وفد الجمهورية اللبنانية، كلمة** أكدت فيها على تمسك لبنان بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، ورفضه القاطع لجميع المشاريع التي تستهدف تصفية قضية اللاجئين أو الالتفاف على حق العودة، بما في ذلك كل أشكال التوطين أو الحلول البديلة، ويؤكد أن استمرار سياسات الاستيطان والتهجير وتقويض الحقوق الوطنية الفلسطينية يزيد من عوامل عدم الاستقرار والنزوح، ويضاعف التحديات التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين والدول العربية المضيفة.

وأشارت إلى أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، هي خط الدفاع الدولي الأهم عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، كما تمثل أحد أهم عناصر الاستقرار الإنساني والاجتماعي في الدول العربية المضيفة، وان لبنان تجدد تأكيدها على الرفض لأي مساس بالأونروا وولاياتها أو أي محاولة للانتقاص من دورها أو نقل مسؤولياتها للدول المضيفة.

**ثم ألقت الدكتورة / جيلان شرف الأستاذة بمعهد البحوث العربية ممثلة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كلمة** أشارت فيها إلى أن المخيمات الفلسطينية أصبحت عنواناً للصمود والتمسك بالهوية الوطنية، ورمزاً حياً لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وشاهداً قانونياً وسياسياً على النكبة المستمرة. ومن هنا فإن حماية هذه المخيمات وتعزيز صمود سكانها وتوفير مقومات الحياة الكريمة لهم تمثل مسؤولية عربية ودولية لا يجوز التهاون فيها.

وأكدت على الدور المحوري الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) باعتبارها مؤسسة أممية أنشئت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين إلى حين إيجاد حل عادل لقضيتهم وفق قرارات الشرعية الدولية. وأن استمرار عمل الوكالة ليس مجرد قضية إنسانية، بل هو التزام قانوني وأخلاقي وسياسي من المجتمع الدولي تجاه ملايين اللاجئين الفلسطينيين.

واختتمت كلمتها بالتشديد على أن المرحلة الراهنة تتطلب موقفاً عربياً موحداً يرفض سياسات التهجير القسري والاستيطان والاعتداء على المخيمات والمدن الفلسطينية ويؤكد التمسك بالحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفق قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

**ثم ألقى السفير/ دواس دواس الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس بمنظمة التعاون الإسلامي كلمة أكد فيها** على موقف منظمة التعاون الإسلامي الداعم لقضية اللاجئين الفلسطينيين كونها تمثل ركنا أساسيا في القضية الفلسطينية، وشدد على أن التوصل لحل عادل لها يجب ان يستند إلى قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 بما يكفل حق العودة والتعويض ويحفظ حقوق الدول العربية المضيفة.

وأشار إلى أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) تمثل شريان حياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين، ولا يمكن الاستغناء عنها أو استبدالها، مجددا التأكيد على أهمية التنسيق مع جامعة الدول العربية والشركاء الإقليميين والدوليين، لحشد جهودها السياسية والدبلوماسية لدعم صمود الشعب الفلسطيني، والدفاع عن مدينة القدس الشريف، وحشد التأييد الدولي لحماية الحقوق الفلسطينية الثابتة، والعمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

**ثم ألقى السيد/ رولاند فيدريك – رئيس مكتب الاونروا بالقاهرة** كلمة استعرض فيه الأوضاع المأساوية التي تواجهها الأونروا في قطاع غزة والضفة الغربية والعراقيل التي تضعها سلطات احتلال الإسرائيلي لمنع استمرار الأونروا في القيام بمهام ولاياتها ، إلا أنه اكد على استمرار عمل الأونروا في تقديم الخدمات رغم كل الصعوبات في قطاع غزة والضفة الغربية.

**ثم قدم السيد/ شادي العبد – مدير الدائرة المالية بالأونروا**، عرضاً حول الوضع المالي لموازنة الوكالة لعام 2026، حيث أشار أن موازنة البرامج الأساسية بلغت 880 مليون دولار، وأن العجز الحالي في موازنة الأونروا والبالغ 100 مليون دولار يمثل أزمة خطيرة تهدد وجود الأونروا وأن الأونروا لديها تغطية لنفقات عملها حتى نهاية شهر سبتمبر وإذا لم تتلق مساهمات لسد العجز المالي الحالي فإنها لن تتمكن من الاستمرار في تقديم خدماتها الأساسية للاجئين الفلسطينيين.

**ب – جدول الأعمال**:

بعد افتتاح الدورة وإلقاء رؤساء الوفود كلماتهم أقر المشاركون مشروع جدول الأعمال الذي أعدته الأمانة العامة – إدارة شؤون فلسطين في قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة( مرفق).

**ج – تقارير ومناقشات الوفود**:

تم استعراض الوفود المشاركة لأهم المحاور التي تضمنتها تقاريرها (قائمة التقارير والكلمات مرفقة).

وشهدت جلسات المؤتمر مداخلات ومناقشات فاعلة وبناءة من كافة الوفود المشاركة تناولت كافة بنود جدول الأعمال واتخذ المؤتمر توصيات هامة في كافة الموضوعات الواردة في هذه البنود والتي سيتم رفعها إلى الدورة العادية رقم (166) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري.

**د- التوصيات**:

يؤكد المجلس على توصياته السابقة، واتخذ التوصيات التالية:

**أولا**: **قضية القدس**:

1. أكد المؤتمر على الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وأن المسجد الأقصى المبارك، الحرم القدس الشريف، بكامل مساحته البالغة 1144 دونما هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وان إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص حصريا بإدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك وتنظيم الدخول إليه.
2. حذّر المؤتمر من تسارع التوسع الاستعماري في القدس عبر المصادقة على 15 مخططاً استيطانياً جديداً، مؤكداً أن هذه الإجراءات باطلة قانوناً وتتناقض مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (2024) الذي رفض ضم القدس الشرقية.
3. أدان المؤتمر محاولات الاحتلال تقييد عمل القنصليات والبعثات الدبلوماسية في القدس وإعاقة زياراتها الميدانية، مؤكداً أن ذلك يهدف إلى عزل المدينة عن الرقابة الدولية وطمس الانتهاكات.
4. حذّر المؤتمر من مشروع معالجة النفايات على أراضي قلنديا وما يرافقه من مصادرة 278 دونماً وتهديد عشرات المنازل بالتهجير، مطالباً بتدخل دولي عاجل لوقف المشروع.

5. أدان المؤتمر مصادرة إسرائيل 109.79 دونماً من أراضي النبي صموئيل وبيت إكسا، مؤكداً أن ذرائع "المصلحة العامة" و"الآثار" تُستخدم لشرعنة الاستيلاء على الأرض وفرض التهويد.
6. أدان المؤتمر الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات والممتلكات الدينية في القدس، بما في ذلك الاستيلاء على أرض تابعة لبطريركية الروم الأرثوذكس في سلوان، ومنع بطريرك القدس اللاتيني من دخول كنيسة القيامة، والاعتداء على المصلين، مؤكداً أن هذه الممارسات تشكل انتهاكاً خطيراً لحرية العبادة والوضع التاريخي القائم، وتمثل امتداداً لسياسة استهداف الأوقاف الدينية والممتلكات الكنسية والإسلامية في المدينة.
7. أدان المؤتمر ما تم الإعلان عنه عن سعي الحكومة السلوفينية الجديدة لنقل سفارة سلوفينيا الي القدس، والتأكيد علي ضرورة التحرك من خلال المؤسسات والمنظمات العربية والاسلامية وعلي المستوي الدولي لحث الحكومة السلوفينية علي عدم التحرك في هذا الاتجاه لما سيكون من شأنه التأثير علي العلاقات مع الدول العربية والاسلامية
8. أدان المؤتمر افتتاح سفارة لما يسمى بـ"أرض الصومال" في القدس المحتلة، مؤكداً بطلان أي اعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال ومخالفته لقرارات مجلس الأمن.
9. حذّر المؤتمر من الخطط الحكومية الإسرائيلية لإعادة تشكيل محيط الحرم القدسي عبر مشاريع بنى تحتية وحفريات تهدف إلى تغيير الواقع التاريخي والقانوني للمكان.
10. أدان المؤتمر مخطط تهجير سكان عشرات المباني الوقفية في باب السلسلة لصالح مشاريع استيطانية، مؤكداً أنه يستهدف محاصرة المسجد الأقصى وتوسيع الحي الاستعماري.
11. استنكر المؤتمر مشروع تغيير معالم بركة ومقبرة مأمن الله التاريخية، معتبراً إياه محاولة لطمس الإرث الإسلامي وانتهاكاً لاتفاقيات حماية التراث الإنساني.
12. أدان المؤتمر استمرار إغلاق المسجد الأقصى والبلدة القديمة وفرض الحصار العسكري عليها، وابعاد المصلين باعتباره تمييز عنصري يستهدف تغيير هوية القدس الدينية والحضارية.
13. أدان المؤتمر إقامة مدرسة يهودية في الشيخ جراح، مؤكداً أن التخطيط العمراني يُستخدم كأداة للضم الزاحف والتغيير الديمغرافي في القدس المحتلة.

14. أدان المؤتمر قرار تسجيل أراضي القدس في "الطابو" الإسرائيلي حتى عام 2029 واعتبره أداة لشرعنة الاستيلاء على الملكيات الفلسطينية وفرض السيادة الإسرائيلية على المدينة.
15. أدان المؤتمر هدم المحال التجارية قرب مخيم قلنديا، معتبراً ذلك جزءاً من مخطط "القدس الكبرى" الهادف لإعادة تشكيل المكان والاستيلاء على أراضٍ تابعة للأونروا.
16. أدان المؤتمر إخطارات هدم سبعة منازل في قلنديا، مؤكداً أن ذريعة "البناء دون ترخيص" تُستخدم لشرعنة التهجير القسري وتغيير الواقع الديمغرافي للقدس.
17. دعا المؤتمر إلى تعزيز دعم صندوق القدس وتمويل برامج الصمود، بما يشمل الدفاع القانوني عن العقارات المهددة وترميم المباني التاريخية وتعزيز ثبات المقدسيين.
18. أدان المؤتمر الإجراءات الإسرائيلية المتواصلة لاستهداف حي البستان في بلدة سلوان، بما تشمل أوامر هدم المنازل، وتهجير السكان، والاستيلاء على الأراضي لصالح مشاريع تهويدية وحدائق توراتية، مؤكداً أن هذه السياسات تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وتهدف إلى تغيير الطابع التاريخي والديموغرافي للقدس المحتلة، وعزل المسجد الأقصى المبارك عن محيطه الفلسطيني.
19. أدان المؤتمر الاعتداء على المقابر الإسلامية في القدس وتحطيم شواهدها، مؤكداً أن تدنيس المقابر يعد جريمة وانتهاك للقانون الدولي الإنساني وحرمة الأماكن المقدسة.
20. حذّر المؤتمر من توسيع تسليح المستعمرين في القدس، معتبراً ذلك مأسسةً لميليشيات مسلحة تهدد المدنيين الفلسطينيين وتكرس سياسة التهجير القسري.
21. أدان المؤتمر تصريحات سموتريتش التحريضية بشأن هدم الخان الأحمر، مؤكداً أنها تعكس سياسة حكومية تستهدف الضم والتهجير وتقويض فرص قيام الدولة الفلسطينية.

**ثانياً**: **جدار الفصل العنصري**:

22. حذّر المؤتمر من تفاقم الأوضاع الإنسانية نتيجة منظومة الجدار والبوابات والحواجز، مؤكداً أنها تشكل نظام فصل عنصري يعزل التجمعات الفلسطينية ويقيد حرية الحركة والتنمية.
23. شدد المؤتمر على أن استمرار وجود الجدار واستمرار عزل الأراضي خلفه يمثل انتهاكاً مستمراً للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 2024، الذي اعتبر الجدار والمستعمرات جزءاً من منظومة ضم وفصل عنصري.

24. دعا المؤتمر الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى الانتقال من الإدانة إلى اتخاذ إجراءات ملزمة لإزالة الجدار، ودعم مكتب الأمم المتحدة لتسجيل أضرار الجدار لضمان حفظ الحقوق الفلسطينية.
25. أدان المؤتمر تشكيل وتسليح فرق أمنية إسرائيلية على امتداد الجدار بصلاحيات إطلاق النار، مطالباً المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في جرائم قتل وإعدام العمال الفلسطينيين عند الجدار.

**ثالثاً: الاستيطان والهجرة:**

26. أدان المؤتمر قرار سلطات الاحتلال إقرار 34 مستعمرة جديدة، وما أعقبه من قرار حكومة الاحتلال إقامة 13 مستعمرة جديدة، معتبراً أن هذين القرارين يشكلان تصعيداً غير مسبوق في مشروع الضم والاستعمار، ويهدفان إلى فرض وقائع ديموغرافية وجغرافية جديدة، وعزل القدس وتفتيت التجمعات الفلسطينية إلى كانتونات معزولة، بما يقوض فرص إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وحل الدولتين.
27. اعتبر المؤتمر قرار حكومة الاحتلال الشروع في تسوية وتسجيل وتوزيع أراضي الضفة الغربية المحتلة، وإنشاء هيئات متخصصة تابعة لوزارة العدل الإسرائيلية لتنفيذ هذه السياسة، تصعيداً بالغ الخطورة وخطوة مفصلية في مشروع الضم الزاحف، تهدف إلى فرض ولاية قانونية وإدارية إسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، وإعادة هندسة نظام الملكية بما يكرس السيطرة الاستعمارية. وأكد المؤتمر بطلان جميع الإجراءات الرامية إلى إعادة تصنيف أراضي الضفة الغربية، ولا سيما في المناطق المصنفة (ج)، باعتبارها "أراضي دولة" تمهيداً للاستيلاء عليها وتخصيصها للتوسع الاستيطاني، مشدداً على أن هذه التدابير تمثل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني، وتشكل مظهراً من مظاهر الضم الفعلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما يستوجب تحركاً دولياً عاجلاً لوقفها، ومساءلة دولة الاحتلال، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ومقدراته الوطنية.
28. حذّر المؤتمر من مخطط الاستيلاء على 100 نقطة في الضفة الغربية، معتبراً أنه يستهدف إلغاء اتفاقيات أوسلو وتسريع الضم الفعلي، مطالباً المجتمع الدولي بإجراءات رادعة.
29. أدان المؤتمر قانون الإعفاءات الضريبية للمستعمرات، مؤكداً أنه يوفر حوافز لتوسيع الاستيطان ورفع أعداد المستعمرين، ويكرس الاستيلاء غير المشروع على الأرض الفلسطينية.

30. حذّر المؤتمر من مخطط "المليون الحادي عشر" الهادف إلى استقدام مليون مهاجر يهودي، باعتباره أداة ديمغرافية لتوسيع الاستيطان وتقويض قيام الدولة الفلسطينية.
31. أوصى المؤتمر بتفعيل المسارات القانونية لملاحقة مزدوجي الجنسية المقيمين في المستعمرات، باعتبار مساهمتهم في الاستيطان مشاركة في جريمة حرب وفق القانون الدولي.
32. دعا المؤتمر إلى إطلاق حملات قانونية ودبلوماسية في الدول المعنية لفرض عقوبات على مزدوجي الجنسية المنخرطين في جيش الاحتلال أو عصابات المستعمرين.
33. . أدان المؤتمر استقدام مجموعات "بني مناشيه" من الهند، معتبراً ذلك جزءاً من سياسة تغيير الواقع الديمغرافي، ودعا إلى تحرك دبلوماسي لوقف هذه البرامج.
34. أدان المؤتمر التصاعد غير المسبوق في مخططات البناء والتوسع الاستعماري التي أقرتها سلطات الاحتلال، ولا سيما خلال النصف الأول من عام 2026، مؤكداً أن جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، باطلة وغير شرعية، وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولقرار مجلس الأمن رقم (2334)، وداعياً المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عملية لوقفها ومحاسبة دولة الاحتلال.
35. كما أدان المؤتمر طرح عطاءات لبناء 3401 وحدة استعمارية في منطقة E1، مؤكداً أنها تمثل خطوة تنفيذية لعزل القدس وتقسيم الضفة الغربية وتقويض حل الدولتين.
36. أدان المؤتمر تخصيص أموال حكومية لدعم عصابة "شبيبة التلال"، مؤكداً أن تمويل المستعمرين يكشف التكامل بين مؤسسات الاحتلال والتنظيمات الإرهابية الاستيطانية.
37. استنكر المؤتمر مشروع إنشاء "سلطة آثار يهودا والسامرة"، معتبراً أنه يوظف الآثار أداةً للضم والاستيلاء على الأراضي وطمس الهوية الفلسطينية.
38. أدان المؤتمر تخصيص وزارة خارجية الاحتلال ميزانيات لتطوير مواقع استيطانية، مؤكداً أن ذلك يثبت انخراط مؤسسات الدولة الإسرائيلية مباشرة في تمويل المشروع الاستعماري.

39. حذّر المؤتمر من إطلاق نظام التسجيل الإلكتروني للأراضي في الضفة الغربية، معتبراً أنه أداة لفرض سجل عقاري إسرائيلي ومأسسة الضم والسيطرة على الملكيات الفلسطينية.
40. أدان المؤتمر مخطط توسيع مستعمرة "مسواة" في الأغوار بإقامة 517 وحدة استعمارية، مؤكداً أنه يهدف إلى عزل الأغوار وترسيخ الضم الاستعماري.
41. . أدان المؤتمر التصريحات الأمريكية التي بررت إنشاء مستعمرات جديدة، مؤكداً أن أي محاولة لإضفاء الشرعية على الاستيطان تخالف القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.
42. رحب المؤتمر بصدور القرارين الاستراتيجيين عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في نهاية آذار/مارس 2026 واللذين يجددان إدانة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، ويعيدان التأكيد الحازم على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، معتبرا الإجماع الحقوقي رافعة قانونية تبطل الرواية الاستعمارية وتكشف العزلة الدولية لسياسات الضم والتمييز العنصري. ودعا المؤتمر المجتمع الدولي لترجمة القرارات لآليات ضاغطة تنهي الاحتلال وتلجم جرائمه، عبر فرض عقوبات شاملة، وتفعيل المساءلة الجنائية لمجرمي الحرب والاستيطان، وتوفير الحماية الدولية الفورية للشعب الفلسطيني
43. رحب المؤتمر بقرار بريطانيا وفرنسا وكندا والنرويج في التاسع من حزيران/يونيو 2026 بفرض عقوبات على جهات داعمة لإرهاب المستعمرين في الضفة الغربية المحتلة، وقرار فرنسا منع وزير مالية الاحتلال المتطرف "بتسلئيل سموتريتش" من دخول أراضيها بسبب مواقفه الداعية لضم الضفة وإعادة استيطان غزة، واصفا هذه القرارات باعتراف دولي متقدم بحجم الجرائم والتحريض المنظم ضد الشعب الفلسطيني ودعا المؤتمر المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات سياسية واقتصادية شاملة وعزل حكومة اليمين المتطرفة التي تتبنى وتدعم إرهاب المستعمرين وترسخ منظومة الفصل العنصري )الأبارتهايد.
44. رحب المؤتمر بالبيان المشترك الصادر عن قادة مجموعة الدول الأوروبية الست (المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والنرويج، وهولندا) بالإضافة إلى كندا وأستراليا ونيوزيلندا، في أيار/مايو 2026 والذي أدانوا فيه تصاعد عنف المستوطنين الإرهابي وسياسات حكومة الاحتلال في الضفة الغربية، مؤكدين عدم شرعية الاستيطان بموجب القانون الدولي، واعتبر المؤتمر هذا الموقف الجماعي

خطوة هامة في الاتجاه الصحيح لدعم الشرعية الدولية ورفض الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب التي تدمر حل الدولتين بشكل ممنهج، داعيا هذه الدول والمجتمع الدولي إلى وضع آليات تنفيذية حقيقية وجادة لتحويل هذه المواقف المبدئية إلى خطوات ضغط فعلية تلزم سلطات الاحتلال بوقف انتهاكاتها وجرائمها المستمرة .

45. رحب المؤتمر بقرار نيوزيلندا في يونيو 2026 بفرض حظر سفر على مستوطنين متطرفين متورطين في العنف وتوسيع المستوطنات غير القانونية بالضفة المحتلة. وإذ يُثمن المؤتمر الموقف النيوزيلندي المنسجم مع العدالة والقانون الدولي، فإنه يوصي بتكامل الجهود الدولية لتعميم وتفعيل عقوبات رادعة وشاملة ضد منظومة الاستيطان برمتها، ومحاسبة الجهات والوزراء الداعمين لها لحماية الاستقرار بالمنطقة.

46. يُرحبُ المؤتمرُ بالقرارِ التاريخيِّ الصادرِ عن الحكومةِ الفيدراليةِ البلجيكيةِ بشأن حظر استيراد المنتجات والسلع القادمة من المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويُؤكّدُ المؤتمرُ أن هذا الموقف البلجيكي المتقدم يُمثّلُ استجابةً فعليةً لقواعد القانون الدولي وتطبيقاً عملياً للفتوى الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، والتي تقضي بعدم شرعية الاحتلال والأنشطة الاستيطانية، ووجوب عدم تقديم أي شكل من أشكال الدعم أو الاعتراف بشرعيته، ويرى المؤتمرُ في هذه الخطوة الفاعلة نموذجاً قانونياً وأخلاقياً يُلزم المجتمع الدولي بالانتقال من إطار الإدانات النظرية إلى مسار التدابير الإجرائية والرادعة؛ داعياً كافة دول الاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم إلى الاقتداء بالخطوة البلجيكية، عبر سَنِّ تشريعاتٍ مماثلة تضمنُ اتخاذ اجراءات عملية لحظرَ منتجاتِ المستوطنات.

**رابعاً**: **متابعة التطورات في قطاع غزة**:

47. رفض المؤتمر مخططات تقسيم قطاع غزة، ولا سيما ما يسمى بـ"المنطقة الصفراء"، معتبراً أنها أداة للسيطرة العسكرية والتهجير القسري، ودعا إلى إلزام الاحتلال بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والانسحاب الكامل من القطاع.

48. شدد المؤتمر على ضرورة تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، وضمان تدفق المساعدات وإعادة الإعمار، ورفض جميع مخططات التهجير، بما يفتح مساراً سياسياً يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية.

49. دعا المؤتمر إلى التطبيق الكامل للخطة الدولية الخاصة بقطاع غزة وقرار مجلس الأمن رقم 2803، بما يضمن إنهاء الأزمة الإنسانية، وإعادة الإعمار، وتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من تولي مسؤولياتها في القطاع.

50. رحب المؤتمر بإنشاء الإطار التنسيقي ومكتب الارتباط بين السلطة الفلسطينية ومكتب ممثل المجلس التنفيذي للسلام، باعتباره خطوة لدعم وحدة الأرض الفلسطينية وإنهاء المرحلة الانتقالية بضمانات دولية.
51. رحب المؤتمر بإطلاق صندوق دولي لدعم جهود السلام وحل الدولتين، معتبراً هذه المبادرة مؤشراً على تنامي الدعم الدولي لإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام العادل.
52. رحب المؤتمر ببيان الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي الصادر باسم الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والدول الأوروبية، في اذار/مارس 2026 والذي أكد رفضه القاطع لسياسات الضم والتطهير العرقي ومحاولات تغيير التركيبة الديمغرافية والوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وأكد المؤتمر أن تمرد إسرائيل على القانون الدولي ومواصلتها التهويد والاستيطان غير الشرعي يقوضان جهود السلام ويهددان فرص التسوية العادلة، داعيا المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عملية لوقف الاستيلاء وإرهاب المستوطنين وتفعيل آليات المساءلة لضمان حماية الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة .
53. رحب المؤتمر ببيان الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي الصادر باسم الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والدول الأوروبية، في اذار/مارس 2026 والذي أكد رفضه القاطع لسياسات الضم والتطهير العرقي ومحاولات تغيير التركيبة الديمغرافية والوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وأكد المؤتمر أن تمرد إسرائيل على القانون الدولي ومواصلتها التهويد والاستيطان غير الشرعي يقوضان جهود السلام ويهددان فرص التسوية العادلة، داعيا المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عملية لوقف الاستيلاء وإرهاب المستوطنين وتفعيل آليات المساءلة لضمان حماية الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة .

**خامساً**: **اللاجئون الفلسطينيون**:

54. رحب المؤتمر بالجهود المستمرة التي تقودها الجمهورية العربية السورية من خلال الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب لتحسين الأوضاع القانونية والخدماتية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين في سوريا، وثمن المؤتمر التقدم الملموس في العمل على تحديث التشريعات وتعزيز التعاون بين المؤسسات السورية والمنظمات الدولية والهيئات الخيرية مما يساهم في إعادة إعمار المخيمات المتضررة.
55. رحّب المؤتمر بمباشرة الحكومة اللبنانية إعداد إطار وطني لحوكمة المخيمات الفلسطينية، ضمن رؤية شاملة ومتوازنة تراعي مقتضيات السيادة الوطنية اللبنانية

والاعتبارات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، وترسّخ نهجاً مؤسسياً قائماً على التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية. كما أشاد بجهود لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني بالتعاون مع الأونروا في تنفيذ المشاريع البنيوية والتأهيلية في عدد من المخيمات الفلسطينية، مثمّناً التسهيلات الرسمية المقدمة لإدخال مواد البناء والترميم اللازمة لإنجاز هذه المشاريع.

56. أكد المؤتمر أن التطورات العسكرية الأخيرة والعدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان فرضا أعباءً إنسانية قاسية وغير مسبوقة على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، مما تسبب في موجة نزوح واسعة النطاق طالت أكثر من 30 ألف لاجئ فلسطيني إضافي، وثمّن المؤتمر في هذا الصدد الدور الحيوي والتنسيق المشترك بين الحكومة اللبنانية ودولة فلسطين والأونروا، وبالتسهيلات التي قدمتها الجهات اللبنانية الرسمية لدعم وإغاثة العائلات المهجرة.

57. أكد المؤتمر أن إجبار قوات الاحتلال لأكثر من 40 ألف لاجئ فلسطيني على النزوح القسري من مخيمات شمال الضفة الغربية منذ مطلع عام 2025 ، يمثل جريمة تطهير عرقي وإجلاء منهجي محظور دوليا وشدد المؤتمر أن عمليات التهجير القسري المتزامنة مع نزوح 85% من سكان قطاع غزة، وهدم المنازل وقطع الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء، تستهدف تصفية الوجود الفلسطيني وتكرار مأساة اللجوء، مطالبا مجلس الأمن بتدابير رادعة ومواقف حازمة لوقف هذه الجرائم وتوفير الحماية الفورية للشعب الفلسطيني ومخيماته.

58. شدد المؤتمر على الأهمية الاستراتيجية لأرشيف اللاجئين الفلسطينيين بوصفه المخزن التوثيقي والتاريخي، والذاكرة الجمعية الحية المحصنة، والشاهد القانوني والسياسي الدامغ على قضية اللاجئين، والمستند المرجعي لشرعية حقوقهم التاريخية المشروعة وغير القابلة للتصرف أو التقادم منذ نكبة عام 1948 والتأكيد على الالتزام بقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 35/49 لعام 1994 ورقم 28/50 لعام 1995، اللذين يقضيان بإعادة الأرشيف ونقله إلى داخل مناطق عمليات الأونروا.

## سادساً: نشاط وكالة الغوث الدولية (الأونروا) وأوضاعها المالية:

59. .أكد المؤتمر على الدور الحيوي والركيزي لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وعلى الأهمية القصوى لتمكين الوكالة الأممية

من مواصلة عملياتها الإنسانية والخدماتية بموجب تفويضها وتكليفها الأممي الممنوح لها. وطالب المؤتمر بتوفير دعم مالي كاف، مستدام، ومستقر لضمان استمرار عمل الوكالة، معربا عن إدانته المطلقة لكافة الإجراءات والسياسات الممنهجة الرامية لإعاقة عملها، أو تقويض قدرتها، أو الحد من دورها الإنساني والسياسي الشاهد على قضية اللاجئين وحقوقهم التاريخية.

60. دعا المؤتمر الأونروا بشكل عاجل إلى تفعيل خطط التعافي الشاملة والمستدامة وتكثيف التدخلات الإنسانية الطارئة في كافة المخيمات المستهدفة والمضارة، لا سيما في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية ولبنان وسوريا، لتعزيز برامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية ولتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي ومكافحة تفشي معدلات الفقر والبطالة الحادة، والحد من التداعيات الكارثية لعمليات النزوح الجماعي واسع النطاق؛ ويثمن المؤتمر جهود الأونروا من خلال تقديم خدمات التعليم والخدمات الصحية والإغاثة والدعم النقدي للنازحين من مخيمات شمال الضفة الغربية، مع التشديد الفوري على شمول خطط التعافي المبكر وتعزيز برامج صرف بدل إيواء وإيجار نقدي عاجل ودوري للعائلات واللاجئين النازحين قسراً، وحث المؤتمر الدول المانحة تقديم وصرف بدلات إيواء وإيجار نقدية عاجلة ودورية للعائلات واللاجئين النازحين قسراً ورفد ميزانية الوكالة الاعتيادية والطارئة بالتمويل المباشر لضمان تنفيذ هذه الالتزامات الإنسانية والإغاثية وصون ركائز الصمود المعيشي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين.

61. أكد المؤتمر أن أي نقاش حول مستقبل الأونروا يجب أن ينطلق من الاحترام الكامل لولايتها الممنوحة لها وفق قرارات الأمم المتحدة، وصون دورها الحيوي الذي يشكل شريان حياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين، والمنفرد بتفويض قانوني وسياسي دولي ثابت لا ينتهي إلا بالحل العادل لقضية اللاجئين طبقا لما ورد في قرار الجمعية العامة رقم 194، وشدد المؤتمر أن أي مناقشة لترتيبات تخص الأونروا وولايتها تستوجب حتما إشراك الدول العربية المضيفة باعتبارها شريكاً أساسياً، وأن لا تظل هذه النقاشات أو القرارات مقتصرة على بعض الدول المتنفذة في القرار الدولي، لضمان صون التفويض الأممي الممنوح للوكالة وحماية مصالح وحقوق ملايين اللاجئين الفلسطينيين وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

62. أدان المؤتمر بشدة هدم مقر الأونروا (الشيخ جراج) من قبل سلطات الاحتلال في القدس الشرقية المحتلة وقرارها تحويل مقر الوكالة المستولى عليه قسراً إلى متحف ومقر لما يسمى "وزارة الأمن الإسرائيلية"، كما أدان بشدة استمرار الإغلاق القصري

لمنشآت الوكالة في القدس الشرقية، شاملةً المدارس والمراكز الصحية والصحة البيئية مما يحرم عشرات اللاجئين الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة من الحصول على خدمات الوكالة. وأكد المؤتمر بطلان السيادة الإسرائيلية على القدس، معتبرا هذا الإجراء امتدادا للتشريعات العنصرية الهادفة لتصفية قضية اللاجئين وتقويض ولاية الوكالة الأممية، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وللرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، ودعا المؤتمر الأطراف الدولية الفاعلة للتدخل الفوري لضمان الحماية الكاملة ل "الأونروا" ومنشآتها وتمكينها من أداء مهامها دون عوائق.

63. رحب المؤتمر بالفتوى الشرعية الصادرة عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، في منتصف كانون الثاني/يناير 2026 والتي تجيز دفع أموال الزكاة والصدقات والتبرعات لصالح الأونروا (2026-1-14). وأكد المؤتمر أن هذه الفتوى تمثل سندا شرعيا وقانونيا وازنا يساهم في تأمين الاستدامة المالية.

64. أدان المؤتمر التهديدات التي تطلقها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق "معهد قلنديا للتدريب المهني "التابع للأونروا والاستيلاء عليه بالقوة –وهو المركز الذي يوفر التدريب لأكثر من 320 شاباً من اللاجئين الفلسطينيين– فضلاً عن عمليات الاقتحام المتكررة وغير المصرح بها للمركز من قبل القوات الإسرائيلية. وأكد إن أي إغلاق أو استيلاء غير قانوني على المعهد يؤدي إلى حرمان مباشر من خدمات التعليم المهني الأساسية التي تقدمها "الأونروا "تماشياً مع التفويض الممنوح لها من الجمعية العامة للأمم المتحدة. يُذكر أن معهد قلنديا للتدريب المهني قد تأسس قبل أكثر من 70 عاماً، ويُعد أقدم معاهد التدريب المهني التابعة لـ "الأونروا"؛ إذ تخرج منه على مر العقود آلاف اللاجئين الفلسطينيين متسلحين بالمهارات المهنية والتقنية اللازمة للنجاح في سوق العمل.

65. أدان المؤتمر اي تصريحات او مواقف او سياسات او اجراءات تتخذ من اي طرف لتقييد عمل وكالة الاونروا وتقويض ولايتها بموجب القرار 194 او للتشكيك في جدوي وجودها وذلك لما سيكون له من تداعيات خطيرة علي قضية اللاجئين الفلسطينيين والدول المضيفة

66. أكد المؤتمر دعمَه لجهود الأونروا المستمرة في تعزيز أطر الحوكمة، والمساءلة، والشفافية، صوناً لمبدأ الحياد الإنساني؛ وثمّن عالياً الجهود الاستثنائية التي أسفرت

بنجاح عن تنفيذ أربعين توصية من أصل خمسين من التوصيات الواردة في تقرير "كولونا" للمراجعة المستقلة.

67. حث المؤتمر الدول المانحة على تقديم تمويل مرن وغير مخصص لمساعدة الأونروا في إدارة مواردها النقدية وتوجيهها بكفاءة أكبر حسب الأولويات الطارئة.

68. دعا المؤتمر الأونروا للعمل على توسيع قاعدة المانحين دولياً، والعمل على تشجيع الدول المانحة الناشئة الى رفع قيمة مساهماتها المالية الحالية.

69. دعا المؤتمر الاونروا الى فتح مسار تشاوري مكثف مع الأمين العام للأمم المتحدة واللجنة الخامسة؛ لتفعيل ورفع قيمة المساهمة المالية الثابتة والمستدامة المقتطعة من ميزانية الأمم المتحدة الاعتيادية، إنفاذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (122/77) الصادر بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2022، بما يضمن التغطية التدريجية للنفقات التشغيلية والحد الأدنى من العجز الفعلي السنوي لوكالة (الأونروا).

70. رحّب المؤتمر بانعقاد مؤتمر التعهدات الطوعية للدول المانحة للأونروا في نيويورك بتاريخ 30 حزيران/يونيو 2026، ودعا الدول المانحة التي شاركت في هذا المؤتمر الدولي إلى ترجمة دعمها السياسي القوي إلى تمويل مالي كافٍ ومستدام وقابل للتنبؤ للأونروا، مؤكداً أن الاستقرار المالي للوكالة يمثل الضمانة الأساسية لاستمرار خدماتها الحيوية ومواجهة محاولات التقويض السياسي الموجهة ضدها وضد مجتمعات اللاجئين والدول العربية المضيفة.

71. رحب المؤتمر بمخرجات وتوصيات اللجنة الاستشارية التي عقدت بتاريخ 17-18 حزيران/يونو 2026 والتي اقرت بأثر الظروف المالية والتشغيلية القاسية على قدرة الأونروا على الوفاء بولايتها بفعالية، والعبء الإضافي الذي فرضته التدابير الإدارية والخدماتية الرامية إلى خفض النفقات على موظفي الوكالة واللاجئين، والتي اتُّخذت على أساس مؤقت لضمان استمرارية الخدمات الأساسية للاجئي فلسطين ودعا المؤتمر الاونروا إلى وقف هذه الإجراءات مع تحسّن الوضع المالي، والالتزام الكامل بعدم اتخاذ أي خطوات شبيهة مستقبلاً تمس الحقوق المعيشية للموظفين المحليين أو جودة الخدمات الأساسية المقدمة للاجئين.

72. يُعرب مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية عن خالص تهانيه لمعالي الدكتور نبيل فهمي بمناسبة توليه مهام منصبه أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، مؤكداً أن قيادته تمثل دفعة قوية للعمل العربي المشترك، وفي هذا الصدد، يوصي المؤتمر برفع ملف كامل بشان التوصيات الخاصة ب"الأونروا "

واللاجئين لمعاليه، ليتسنى لسيادته مخاطبة الدول العربية الشقيقة وحثّها على الوفاء بنسب مساهماتها المعتمدة لتمويل الميزانية التشغيلية للوكالة، سيما في ظل الظروف الحرجة والاستثنائية التي تمر بها قضية اللاجئين والاستهداف المتواصل للاونروا.

**سابعاً: التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:**

73. طالب المؤتمر المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي بالانتقال من الاكتفاء بتقديم المساعدات الإنسانية الإسعافية إلى الضغط السياسي والاقتصادي الفاعل لرفع الحصار المالي عن العاصمة القدس والضفة وقطاع غزة، وتمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة الكاملة على موارده الطبيعية وأراضيه المصنفة 'ج'، بما يضمن بناء اقتصاد وطني تنموي مستقل ومستدام.

74. رحب المؤتمر بالتبرع المالي والدعم التنموي والمستمر المقدم من الاتحاد الأوروبي لصالح دولة فلسطين لعام 2026؛ وثمن المؤتمر هذا الموقف الدولي المساند الذي يصب مباشرة في تمويل موازنة دولة فلسطين والوفاء بالتزاماتها، واوصى المؤتمر بضرورة استدامة هذا الدعم وتوسيع قنواته لضمان الحفاظ على جاهزية واستقرار المؤسسات الوطنية الفلسطينية، كركيزة أساسية لا غنى عنها لحماية حل الدولتين وإنفاذ القانون الدولي.

75. اعتبر المؤتمر مصادقة كنيست الاحتلال بالقراءتين الثانية والثالثة بتاريخ 24 حزيران/يونيو 2026 على قانون يوسع خصم أموال المقاصة الفلسطينية جريمة سرقة وقرصنة وبلطجة سياسية تهدف لتقويض السلطة الوطنية ، في انتهاك صارخ لاتفاق باريس الاقتصادي والاتفاقيات الموقعة، مما يستوجب على الأطراف الدولية بالتدخل الفوري وممارسة ضغط فعلي لإلزام الاحتلال بوقف هذه القرصنة والإفراج الكامل عن الأموال الفلسطينية المحتجزة بشكل غير قانوني، كما رحب بالمساعي الأوروبية الرامية إلى الإفراج عنها بما يمكن حكومة دولة فلسطين من أداء مهامها وواجباتها تجاه الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده على أرضه.

76. رحّب المؤتمر بالمشاريع التنموية والحيوية المموّلة لصالح دولة فلسطين من خلال الصناديق العربية والإسلامية، ودعا المؤتمر هذه الصناديق والمؤسسات المالية الشريكة إلى زيادة وتوسيع حجم هذا التمويل وتكثيف المخصصات المالية الموجهة

للمشاريع الاستراتيجية؛ وبما يساهم بشكل مباشر في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، وتحسين وتأهيل البنية التحتية الحيوية المدمرة، والنهوض بمسارات التنمية الشاملة والتعافي المستدام في كافة المحافظات والمخيمات الفلسطينية.

77. ادان المؤتمر الحرب الاقتصادية الممنهجة التي يشنها الاحتلال لتقويض البنية التنموية وصمود المقدسيين، عبر فرض ترسانة ضرائب تعسفية باهظة كالأرنونا والقيمة المضافة التي تسببت في إغلاق قسري لنحو ربع المحلات التجارية في البلدة القديمة ومصادرة عقاراتها بذريعة تراكم الديون. كما ادان المؤتمر فرض قيود خانقة تمنع نفاذ المنتجات الفلسطينية لأسواق العاصمة، مقابل منح تسهيلات وإعفاءات ضريبية للمستوطنين. لخلق بيئة طاردة للسكان الأصليين وتجفيف موارد عيشهم لإحداث خلل ديمغرافي قسري لصالح التهويد.

78. طالب المؤتمر المجتمع الدولي بتوفير بعثات حماية ورقابة دائمة بالأغوار ومسافر يطا، وفرض عقوبات رادعة على البؤر الرعوية الاستعمارية. كما يَدعو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لإدراج ملف استهداف الثروة الحيوانية والتهجير القسري في التحقيقات الجارية، وحث المؤتمر الجهات المانحة على توجيه دعم إسعافي وتنموي عاجل وإنشاء صناديق تعويضات مالية للمربين لتعزيز صمودهم التنموي في وجه الاقتلاع.

79. يُرحّبُ المؤتمرُ بالنتائجِ والبياناتِ الصادرةِ عن اجتماعات المانحين ودعم فلسطين في بروكسل، والتي أشادت بالخطواتِ والإصلاحاتِ الهيكليةِ الشاملةِ التي تنتهجُها دولةُ فلسطين، وبحرصِها على تعزيزِ المسارِ الديمقراطيِّ وسيادةِ القانون. وثمّن المؤتمرُ التزاماتِ المجتمعِ الدولي والشركاء الأوروبيين بتقديم الدعم المالي والاقتصادي والإغاثي العاجل لتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية ودعم قطاع غزة، مُؤكّداً أن هذا الدعم يُعدّ ركيزةً أساسيةً لتعزيز الصمود. كما شَدّد المؤتمرُ على موقف الدول المانحة بشان وحدة الأرض الفلسطينية (في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة)، بما يمكن مؤسسات وحكومة دولة فلسطين من اداء مهامها ومسؤولياتها في كافة الاراضي الفلسطيينة المحتلة في قطاع غزة والضفة الغربية بما في القدس الشرقية

**ثامناً**: **ما يستجد من أعمال**:

80. التأكيد على أهمية ضمان نفاذ المساعدات الإنسانية بشكل أمن وغير مشروط إلى قطاع غزة، وقيام إسرائيل– القوة القائمة بالاحتلال–بفتح المعابر كافة لتخفيف معاناة الفلسطينيين، وكذلك ثمن المؤتمر الدور المحوري لمصر وجمعية الهلال الأحمر المصري في التنسيق لاستقبال وارسال المساعدات الإنسانية والاغاثية والطبية الممنوحة من كل دول العالم للفلسطينيين بقطاع غزة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها معبر رفح بسبب الاحتلال.

81. أكّد المؤتمر على أهمية اضطلاع الأمم المتحدة بمسؤولياتها الكاملة في ضمان حماية موظفيها والعاملين التابعين لها في جميع الظروف والأوضاع، ولا سيما في مناطق النزاعات والأزمات الإنسانية.

82. أدان المؤتمر بأشد العبارات المواقف والتصريحات الفاشية الصادرة عن وزراء حكومة الاحتلال، ولا سيما وزير المالية 'سموتريتش' الداعية علناً لإلغاء اتفاقيات أوسلو وسحق التطلعات الفلسطينية إلى الحرية، والسعي لـ 'دفع مجتمع الفلسطينيين إلى الهجرة' لفرض السيادة الكاملة على الضفة الغربية وبقاء الاحتلال بغزة. كما يستنكر المؤتمر تصريحات وزير الأمن القومي 'بن غفير' التي تروج لـ 'تشجيع الهجرة القسرية للشعب الفلسطيني من قطاع غزة' وتدعو لـ 'تعزيز الاستيطان اليهودي في جنوب لبنان'؛ معتبراً إياها انعكاساً للعقلية الاستعمارية الإحلالية والتوسعية التي تهدد الأمن والاستقرار الإقليمي.

83. حذر المؤتمر من خطورة إعلان وزير مالية الاحتلال المتطرف "بتسلئيل سموتريتش" في حزيران/يونيو 2026 بإلغاء اتفاقيات الخليل لعام 1997 الخاصة بمنطقة الحرم الإبراهيمي الشريف وسحب الصلاحيات المدنية والإدارية المتعلقة بالتخطيط والبناء من بلدية الخليل. واعتبر المؤتمر هذه الخطوة مساسا مدانا بالوضع السياسي والقانوني والتاريخي لمدينة الخليل والاتفاقيات الثنائية الموقعة برعاية دولية. وطالب المؤتمر المجتمع الدولي، والإدارة الأمريكية خصوصا، بالتدخل الفوري لإلزام الاحتلال بالتراجع عن هذه الخطوة التي تقوض حل الدولتين وتدفع بالمنطقة نحو مزيد من التصعيد وعدم الاستقرار.

84. أدان المؤتمر مصادقة كنيست الاحتلال، بالقراءة التمهيدية، في مطلع تموز/يوليو 2026 على مشروع قانون تقييد رفع الأذان المسمى "قانون المؤذن"، يهدف إلى تقييد رفع الأذان في المساجد وفرض تصاريح مسبقة وغرامات مالية واعتبره إجراءً باطلاً وجريمة تشريعية ذات طابع تمييزي وعنصري تمثل انتهاكاً صارخاً لحرية الدين والعبادة، وللحقوق الثقافية والدينية التي تكفلها قواعد القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان مما يستوجب على المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والمنظمات الحقوقية بالتحرك الفوري للتصدي لهذه القوانين العنصرية، واتخاذ التدابير الفورية لضمان حرية العبادة وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية، ومساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي والشرعية الدولية.

85. أدان المؤتمر إقرار الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 31 اذار/مارس 2026 قانونا عنصريا يجيز إعدام الأسرى الفلسطينيين، معتبرا إياه جريمة حرب وانتهاكا صارخا لاتفاقيات جنيف والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وحذر المؤتمر من التداعيات الكارثية لتنفيذ هذا القانون على استقرار المنطقة، داعيا الدول السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف للانعقاد الفوري لوقفه.

86. أدان المؤتمر بث الإعلام العبري في كانون الثاني/ يناير 2026 مشاهد توثق عمليات التنكيل والتعذيب والاعتداء على الأسرى الفلسطينيين، معتبرا نشر هذه الفظائع سلوكا استفزازيا يعكس عقيدة الاستعلاء والتشفي والانتقام التي يقودها المتطرف "إيتمار بن غفير"، وأكد المؤتمر أن الممارسات الوحشية والإعدامات الممنهجة من خلال التعذيب الجسدي والإهمال الطبي المتعمد داخل سجون الاحتلال ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية وتعد انتهاكا صارخا لاتفاقيات جنيف، مطالبا الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتحرك الفوري لحماية الأسرى .

87. رحب المؤتمر بإدراج منظمة الأمم المتحدة رسميا لدولة الاحتلال الإسرائيلي على "القائمة السوداء" للدول والمنظمات المتهمة بارتكاب العنف الجنسي في مناطق النزاع، وإدراج مصلحة السجون الإسرائيلية ضمن القائمة وجهات أمنية أخرى. وأكد المؤتمر أن هذا الإجراء الأممي التاريخي يمثل اعترافا دوليا حازما بالجرائم

والانتهاكات الممنهجة ذات الطابع الجنسي والتعذيب والاعتداءات الوحشية التي توثقها مئات الشهادات والتقارير القانونية بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية داخل سجون الاحتلال ومعسكراته.

88. أدان المؤتمر إخطار سلطات الاحتلال الاستيلاء على نحو كيلومترين مربعين من أراضي بلدتي "سبسطية "و"برقة "شمال نابلس، وإصدار أمر استملاك عسكري للموقع الأثري التاريخي لتخصيصه لصالح التوسع الاستيطاني، وأكد المؤتمر أن تحويل المعالم الأثرية الفلسطينية إلى مرافق استيطانية يمثل جريمة ضم مقنعة وسرقة ممنهجة للتراث الثقافي، مما يستوجب على المجتمع الدولي، لا سيما منظمة "اليونسكو "والأمم المتحدة، إلى اتخاذ تدابير زاجرة وملموسة لوقف هذه الانتهاكات الصارخة ومساءلة الاحتلال على جرائمه بحق الأرض والتراث الإنساني للفلسطينيين.

89. أدان المؤتمر تصاعد اعتداءات ميليشيات المستعمرين الإرهابية بحق القرى والتجمعات البدوية الفلسطينية في مختلف أنحاء الضفة الغربية والتي تسببت بتهجير أكثر من 100 تجمعاً بدوياً في الثلاث سنوات الأخيرة وباستشهاد 55 مواطناً فلسطينياً على يد مستعمرين مسلحين منذ بدء حرب الإبادة، وما يرافقها من قتل وإحراق للمنازل والممتلكات، واقتلاع للأشجار، وسرقة للمواشي، وترويع للمدنيين، مؤكداً أن هذه الجرائم تتم بتخطيط وحماية ودعم من سلطات الاحتلال، وتشكل جزءاً من سياسة ممنهجة للتطهير العرقي والتهجير القسري. وطالب المؤتمر المجتمع الدولي بفرض عقوبات على ميليشيات المستعمرين وقادة الاحتلال، وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

90. أدان المؤتمر دعوات وزير مالية الاحتلال المتطرف "بتسلئيل سموتريتش" في حزيران/يونيو 2026 لفرض سيطرة إسرائيلية كاملة على قطاع غزة، وإقامة إدارة عسكرية، وإعادة الاستيطان فيه، واعتبرها برنامجا رسميا لإدامة الاحتلال وشرعنة الإبادة والتهجير القسري والتطهير العرقي. وطالب المؤتمر المجتمع الدولي بالتخلي عن بيانات الإدانة العقيمة، واتخاذ خطوات عملية لفرض عقوبات ملزمة على

حكومة الاحتلال وقادتها، ومحاسبتهم أمام القضاء الدولي لإنهاء سياسة الإفلات من العقاب

91. أدان المؤتمر التصريحات الصادرة عن رئيس وزراء الاحتلال السابق نفتالي بينيت التي تنكر حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، معتبراً أنها تمثل انتهاكاً صارخاً لقرارات الشرعية الدولية وتقوض فرص تحقيق السلام والاستقرار، مؤكداً أن إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة.

92. عبر المؤتمر عن بالغ قلقه إزاء الجرائم الممنهجة والانتهاكات غير الإنسانية التي يتعرض لها أكثر من 9500 أسير فلسطيني في سجون الاحتلال، إلى جانب معتقلي قطاع غزة الذين يواجهون الإخفاء القسري وعقوبة الإعدام بحقهم وحرمانهم من أدنى الحقوق الإنسانية. وأكد المؤتمر أن سياسات التعذيب الممنهج، والتجويع، والاعتداءات الجسدية، والحبس الانفرادي ترتقي إلى مستوى جرائم حرب وجرائم إبادة جماعية تخالف اتفاقيات جنيف وكافة المواثيق الدولية، مطالبا المجتمع الدولي والمؤسسات القضائية الدولية بتحمل مسؤولياتها لإلزام الاحتلال باحترام القانون الدولي الإنساني، و إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة وشفافة في جميع حالات الوفاة والتعذيب وسوء المعاملة وغيرها من حالات المعاملة اللاإنسانية ومحاسبة المسؤولين عنها .

93. دعا المؤتمر الى مخاطبة الكنائس والمؤسسات الكنسية في العالم للاقتداء بالقرار التاريخي للكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة الأمريكية، الصادر بتاريخ 2 تموز/يوليو 2026 الذي اعتبر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة جريمة إبادة جماعية، وأقر بأغلبية ساحقة فرض حظر على تصدير الأسلحة لإسرائيل، ومقاطعة منتجات الاحتلال وسحب الاستثمارات من شركاته ومناصرة هذه الحقوق برلمانياً ودولياً، مطالباً بتفعيل التواصل الكنسي الدولي ومواصلة جهود المناصرة برلمانياً ودولياً للضغط من أجل إنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من

نيل حقوقه المشروعة في الحرية وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

94. رحب المؤتمر بقرار دولة إسبانيا القاضي بسحب سفيرتها لدى دولة الاحتلال بشكل دائم على خلفية العدوان المتواصل على قطاع غزة، في اذار/مارس 2026 والتي تشكل عقابا لحكومة الاحتلال على جرائمها، وصفعة دبلوماسية قوية لمنظومة الفصل العنصري، ودعا المؤتمر دول الاتحاد الأوروبي وكافة دول العالم إلى تبني إجراءات مماثلة، وإدراج دولة الاحتلال كدولة خارجة عن القانون، مع فرض عقوبات دولية شاملة؛ لإنهاء سياسة الإفلات من العقاب ولجم عدوانها المستمر.

95. رحب المؤتمر بتصويت البرلمان البرتغالي(ابريل 2026) بالأغلبية على قرارين يدينان مصادرة الأراضي الفلسطينية ومخططات ضم الضفة الغربية والقدس الشرقية، معتبرا القرارين الصادرين في نيسان/ أبريل 2026 انتصارا قانونيا يعزز ركائز الشرعية الدولية ورافعة سياسية وازنة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وتجسيد دولته المستقلة، ودعا المؤتمر البرلمانات الدولية والقارية إلى تبني هذا النهج المتقدم عبر الانفكاك عن الإدانات النمطية والتحرك لفرض عقوبات برلمانية رادعة على الكنيست الإسرائيلي وأعضائه لتشريعهم قوانين عنصرية تشرعن الاستعمار والأبارتهايد، تفعيلا لآليات المساءلة الدولية وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب .

96. رحب المؤتمر بتصويت البرلمان الهولندي بتاريخ 7 فبراير/شباط 2026 على مقترح فك الارتباط العسكري مع دولة الاحتلال وتقليص الاعتماد على واردات الأسلحة والمعدات العسكرية منها، وأكد المؤتمر أن هذا الموقف يعكس تنامي القناعة الدولية بتورط الاحتلال في جرائم حرب وانتهاكات جسيمة، خاصة في ظل العدوان المتواصل على قطاع غزة، داعيا كافة البرلمانات والحكومات الدولية إلى اتخاذ خطوات سياسية وتشريعية مماثلة لإنهاء التعاون العسكري مع منظومة الاحتلال، تفعيلا لمبادئ المساءلة والعدالة الدولية ومنعا لسياسة الإفلات من العقاب.

97. رحب المؤتمر بإعلان رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني بتاريخ 14 نيسان/ابريل 2026 تعليق اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون العسكري والتكنولوجي مع إسرائيل واعتبر المؤتمر هذا القرار خطوة استراتيجية هامة لتقويض منظومة الاحتلال، مما يستوجب على المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي تعميم هذه التجربة بفرض حظر شامل وصارم على توريد الأسلحة والتعاون العسكري مع دولة الاحتلال لردع جرائمها المستمرة.

**تاسعاً**: **توصيات مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين**:

- اعتمد المؤتمر تقرير وتوصيات الدورة (93) لمجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين التي عقدت خلال الفترة من 21 –2026/6/25.

**عاشراً**: **موعد انعقاد الدورة القادمة للمؤتمر**:

- تقرر عقد الدورة القادمة (116) في مقر الأمانة العامة بالقاهرة في شهر ديسمبر 2026.